مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٤) العدد (٣) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٤) No. (٣) ٢٠٢٠

"دور رأس المال البشري(مخرجات التعليم العالي) في سوق العمل في سورية"

[١]د. وليد عامر
[٢] د. لؤي صيوح
[٣] نرمين موسى

(تاريخ الإيداع ١٣ / ٢ / ٢٠٢٠. قُبِل للنشر في ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٠)

□ ملخّص □

يعتبر التعليم بمستوياته المختلفة إحدى الركائز الأساسية للتنمية البشرية، وأداة هامة لتأهيل القوى البشرية لدخول سوق العمل بالشكل الذي يساهم في تحسين ظروفهم الحياتية والمعيشية، خاصة التعليم الجامعي كونه يمثل قمة الهرم التعليمي. لذلك يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري وأيضا التعرف لمفهوم سوق العمل، كما يتناول بالعرض والتحليل تطور واقع التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية، من خلال تحليل المؤشرات الكمية والنوعية للتعليم العالي خلال الفترة (2017-2000)ومدى ملاءمتها لمتطلبات سوق العمل. **وخلص البحث إلى:** عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في سورية، نتيجة انخفاض كفاءة مخرجات التعليم العالي كما ونوعا المتمثلة بارتفاع مؤشر عدم الاستفادة من الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري، المخرج التعليمي، جودة مخرجات التعليم العالي، سوق العمل ، المواءمة بين مخرجات التعليم العالي و سوق العمل.

[١] أستاذ مساعد- عضو هيئة تدريسية- قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين -اللاذقية -سورية.
[٢]أستاذ مساعد- عضو هيئة تدريسية- قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين -اللاذقية -سورية .
[٣] طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (4) العدد (3) 2020
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (4) No. (3) 2020

"The Role of Human Capital(Higher Education Outcomes) in Labour Market in Syria"

Dr: Waleed Amer[1]
Dr: Loay Sayouh[2]
Nermin.kh.Mousa[3]

(Received 13 / 2 / 2020 . Accepted 30 / 6 / 2020)

□ ABSTRACT □

Education is one of the different levels of the main pillars of human development, and an important tool for the rehabilitation of manpower to enter the labor market in a way that contributes to improving their living conditions and living conditions, in particular university education it represents the top of the educational pyramid. Therefore research aims to identify the concept of investment education in human capital and also recognize the concept of the labor market, also addresses the supply and analysis evolution and the reality of university education in the Syrian Arab Republic, through the analysis of quantitative and qualitative indicators of higher education and their suitability to the requirements of the labor market for the period (2000- 2017).

The research found: mismatch between higher education outputs and labor market requirements in Syria, as a result of the low efficiency of the outputs of higher education and as a sort of lack of access to higher education investment in human capital index.

Key words: Investment in Human Capital ,Educational Outcome, Quality of Higher Education Outcomes, Labor Market, Harmonization of Higher Education to the Labor Market.

[1]Assistant Professor in The Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
[2] Assistant Professor in The Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
[3] Postgraduate Student, Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

يعتبر التعليم بمستوياته المختلفة إحدى الركائز الأساسية للتنمية البشرية، حيث يحتل مكانة بارزة في اهتمامات جميع الدول، وذلك من منطلق إنّ التعليم يعد كسلاح حاسم لتغيير الواقع ومواجهة المستقبل. بشكل خاص التعليم العالي كونه يمثل قمة الهرم التعليمي، حيث أثبتت التجارب الدولية المعاصرة أنّ بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هي التعليم .

من هنا تنبع أهمية التعليم العالي لأنه مصدر الطاقة البشرية وعنصر فاعل في التنمية الاقتصادية، وإذا كانت التنمية البشرية هي عملية تنمية مهارات الأفراد ومعارفهم وقدراتهم، فإن المكان الطبيعي الملائم لتحقيق هذه الخصائص هو النظام التعليمي ، فكلما ارتفعت نوعية التعليم وجودته ونجح في إكساب أفراده هذه الخصائص ارتفع مستوى التنمية البشرية ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام .

ولقد بات الاهتمام بالعنصر البشري (الطلبة) اليوم كأحد المخرجات التعليمية، من أبرز اهتمامات المنظمات عمومًا والجامعات خصوصًا، ولقد أصبح من متطلبات نجاحها المهارات التي يمتلكونها؛ لأنها وسيلة تعزيز الأداء وسبيل إتقان العمل. وبما أن البشرية تعيش اليوم في عالم السرعة، فقد بات من الضروري أن تقوم الجامعات بتطوير ذاتها من خلال تزويد طلبتها بالمهارات الضرورية لهم، ولا يأتي ذلك إلا من خلال العمل على تطوير مستوى الطلبة التعليمي والتطبيقي؛ ليصبحوا مؤهلين لدخول سوق العمل بالشكل المطلوب.

بناء على ما سبق فإن الاستثمار في قطاع التعليم العالي في سورية يعتبر لاعبا أساسيا في توفير قوى عاملة مؤهلة توافق متطلبات سوق العمل. تبين من خلال البحث أن قطاع التعليم العالي في سورية يواجه الكثير من التحديات في مجال إعداد الكوادر البشرية القادرة على تلبية احتياجات سوق العمل.

مشكلة البحث:

يُعد الخريجون من أهم مخرجات التعليم العالي التي تسعى المؤسسات التعليمية إلى الارتقاء بجودتها، ولكي تضمن المؤسسة التعليمية الجودة في هذا العنصر، فإنه يتوجب عليها تفعيل العلاقة بين الطلبة ومؤسسات المجتمع قبل الخروج إلى سوق العمل، والتنسيق مع مؤسسات الدولة وأسواق العمل لتوفير فرص العمل لخريجيها، والسعي الحثيث لتحسين مستوى الخريجين باعتبارهم إنتاج نهائي يمكن من خلاله الحكم على جودة العملية التعليمية. **تكمن مشكلة البحث في ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في سورية**، ويمكن طرح المشكلة الأساسية في التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يساهم الإنفاق العام على التعليم العالي في سورية في تحسين مخرجات العملية التعليمية بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل؟
- هل يساهم تحسين مخرجات التعليم في رفع معدلات نمو العمالة في سوق العمل في سورية ؟

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التأكيد على أهمية التعليم العالي في سورية، في ظل اختلال التوازن بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، حيث يتم إلقاء الضوء على طبيعة وواقع التعليم الجامعي كما ونوعا، وكيفية تحسين نوعية المخرجات بهدف سد الفجوة بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل من خلال التركيز على المهارات التي يكتسبها الطلبة.

أهداف البحث:

- دراسة ماهية المخرج التعليمي، وجودة مخرجات التعليم العالي.
- تحديد المؤشرات التعليمية(كما ونوعا)، وتحليلها في سورية.
- دراسة مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في سورية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الإطار النظري للبحث، للتعرف على مفهوم المخرج التعليمي وجودة مخرج التعليم العالي والاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل البيانات الكمية والنوعية للتعليم العالي في سورية للفترة (2000-2017)حيث تم الحصول على البيانات من المصادر المحلية(المكتب المركزي للإحصاء)، ولاختبار فرضيات البحث تم الاعتماد على برنامج E-views 9.5 .

فرضيات البحث:

- يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الإنفاق العام على التعليم العالي وجودة المخرج التعليمي في سورية.
- يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين نصيب المعلم من الطلاب وجودة المخرج التعليمي في سورية.
- يوجد علاقة بين معدل نمو العمالة في سوق العمل ومستوى الحالة التعليمية للطالب في سورية.

مصطلحات البحث:

عرف الاقتصادي Schultz رأس المال البشري ": بأنّه يتمثل في المهارات والمعارف التي يكتسبها الأفراد من خلال تعليمهم الرسمي وأنّ هذه المهارات والمعارف تعتبر شكل من أشكال رأس المال البشري **{1}**.

الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري: استخدام جزء من مدخرات الأفراد أو المجتمع لتطوير قدرات ومهارات وأفكار الفرد في سبيل رفع طاقته الإنتاجية , وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج المزيد من السلع والخدمات التي تحقق الرفاه للفرد والمجتمع**{2}**.

مفهوم المخرج التعليمي: هو ما تنتجه صناعة التعليم والتدريب من موارد بشرية، ومنتجات بحثية وخدمات اجتماعية، وهو بصفة عامه ناتج كل ما يجرى من نشاط علمي في مؤسسات التعليم العالي وغيرها من مؤسسات الأنشطة العلمية والبحثية والتدريبية، وهي في الثقافة الغربية مفردة جامعة باعتبارها وصفًا للأفراد، والمؤسسات، والهيئات، والعمليات، والأنشطة، وكذلك المخرجات**{3}**.

ويقصد **بجودة مخرجات التعليم العالي** :تلك العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية، قد تم تحديدها وتعريفها وتحقيقها على النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء على المستوى القومي أو العالمي، وأن مستوى جودة فرص التعلم والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تُعد ملائمة أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين النهائيين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمي **{4}**.

يعرف سوق العمل: بأنّه "المجتمع الذي يضم أصحاب الأعمال أو ممثلي الشركات، والأفراد الباحثين عن وظائف من العاملين القدامى أصحاب الخبرة أو من الشباب حديثي التخرج

كما يعرف بأنه: المجال الذي يجد فيه الخريج أو العامل فرصة عمل، قد يكون محليًا أو إقليميًا أو دوليًا.

ويقصد **بالمواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل:** تزويد سوق العمل بخريجين أكفاء قابلين للتعلم الذاتي والمستمر، يمتلكون المعارف والمهارات التي تساعدهم على الاندماج في عملهم بالشكل الذي يتطلبه سوق العمل.**{5}**

الدراسات السابقة:

١- دراسة (Williams & Cranmer, 2006).**{6}**

Employability Skills Initiatives in Higher Education: What Effects Do They Have On Graduate Labour Market Outcomes?

"مبادرات مهارات التوظيف في التعليم العالي :ما المهارات التي يمتلكها الخريجون لسوق العمل"؟

هدفت تقييم تأثير أنواع مختلفة من مبادرات مهارات التوظيف في التعليم العالي في أداء سوق العمل في بريطانيا .تم جمع معلومات تفصيلية على مستوى إدارة الجامعات البريطانية، جنبًا إلى جنب مع بيانات المسح للدراسات العليا، وتكونت عينة الدراسة من (60) موظفًا أكاديميًا، و (34)إداريًا من ثماني جامعات بريطانية . أوضحت الدراسة أن الخبرة في العمل لها آثار إيجابية واضحة على قدرة الخريجين من خلال :أولا، إيجاد فرص العمل في غضون ستة أشهر من التخرج، وثانيا، تأمين فرص العمل في وظائف على مستوى الدراسات العليا .كما يرتبط قياس نوعية الوظائف بشكل إيجابي مع مشاركة صاحب العمل في درجة تصميم وبناء المناهج الجامعية.

٢- دراسة (Idris & Rehma,2010):**{7}**

"Impact of labour quality on labour productivity and economic growth"

"تأثير جودة العمالة على إنتاجية العمل والنمو الاقتصادي"

تهدف الدراسة إلى تقدير إلى أي مدى استفاد الاقتصاد الماليزي من الإنفاق على التعليم، بكلمات أخرى ، تحليل مساهمة رأس المال البشري في نمو الإنتاجية في ماليزيا.

تم الاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي في التحليل،وخلصت الدراسة إلى ضرورة تعديل نظام التعليم في ماليزيا بالشكل الذي يسمح بإنتاج عمالة أكثر كفاءة بما يحقق متطلبات سوق العمل في ماليزيا.

٣- دراسة: منصور (2013) .**{8}**

عنوان " دور التعليم الجامعي في توفير احتياجات سوق العمل الليبي في ضوء التغيرات المحلية والعالمية"

أوضحت أن التعليم الجامعي في ليبيا يواجه العديد من المشكلات والتحديات الَّتي أثرت في بنية وتركيبة المجتمع ونشاطاته المختلفة، هذه التحديات كان لها الأثر البالغ في العملية التعليمية بشكل عام، وعلى التعليم الجامعي بشكل خاص، ولعل من أهم هذه التحديات والمشكلات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة التي أدت إلى مشكلات التوسع الحضري السريع فكان لها تأثير مباشر على تطوير التعليم، بالإضافة إلى ذلك يواجه التعليم الجامعي الليبي مشكلة التوسع العشوائي في إنشاء الجامعات، وعدم الاستقرار في الهيكل الإداري والتنظيمي للجامعات فيها، مما أدى إلى ضعف ملائمة مخرجات التعليم الجامعي بتخصصاته كافة لاحتياجات سوق العمل الليبي، الأمر الذي يفرض على المسؤولين عن التعليم الجامعي ضرورة وضع التدابير اللازمة لمواجهة تلك التحديات والمشكلات التي يعانيها التعليم الجامعي الليبي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- تحليل التطورات الكمية والنوعية التي شهدها قطاع التعليم العالي في سورية خلال الفترة (2000-2016).
- دراسة مدى التوافق بين متطلبات سوق العمل وجودة المخرجات التعليمية.

الإطار النظري للبحث:

يأتي سعي كثير من أنظمة التعليم العالي والجامعات في العالم إلى ربط التعليم العالي بسوق العمل، ووضع السياسات, والبرامج والأنشطة التعليمية لتحقيق ذلك والمحافظة عليه؛ نتيجة للنقد الذي توجهه مؤسسات سوق العمل إلى الجامعات وبرامجها الأكاديمية ومخرجاتها غير القادرة على تلبية متطلبات سوق العمل بالكوادر المؤهلة لتحمل مسؤولية الوظيفة والثبات بجدارة في ميدان العمل الحقيقي **{9}**. فمؤسسات السوق متحفظة على مؤهلات مخرجات التعليم العالي ومهاراتها وقدراتها، و المسؤولين عن التوظيف يرون أن خريجي التعليم العالي يفتقرون إلى الكثير من المهارات العملية الأساسية التي تطلبها بيئة العمل وتوجد حالات كثيرة واجه فيها خريجو الجامعات صعوبات في التوظيف بسبب عدم امتلاكهم المهارات المطلوبة مثل مهارة التواصل**{10}**. وأكد أصحاب الأعمال بأنهم يرفضون توظيف بعض خريجي الجامعات؛ لقلة امتلاكهم المهارات المطلوبة في أماكن العمل.**{11}** ويعود السبب في وجود تلك الفجوة بين مؤهلات الخريجين ومتطلبات سوق العمل.

الاستثمار في التعليم وفق نظرية شولتز في رأس المال البشري:

تعد هذه النظرية من أشهر النظريات خلال حقبة الخمسينات والستينات، حيث أكدت على أهمية التعليم في عملية التنمية الاقتصادية أو ما يسمى "بالاستثمار في رأس المال البشري".

وقد تبلورت هذه النظرية في أبحاث الاقتصادي تيودور شولتز، الذي ركز في تحليلاته على تحليل مخرجات و مدخلات التعليم وإعداده للقوى العاملة واعتبار التعليم نوعا من الاستثمار الاقتصادي.**{12}**.

كما اهتمت نظرية الاستثمار في رأس المال البشري بالتركيز على عملية إعداد قوى العمل باعتبارها من أهم العناصر المكونة لعمليات الإنتاج، حيث حاول أن يبرهن على تحليلاته من خلال دراسته لوضع المجتمعات الغربية وكيف تم الاهتمام في المؤسسات التعليمية وخاصة الجامعات وتخريجها للكوادر العلمية المؤهلة لإدارة عملية الإنتاج.**{13}**.

حيث أكد شولتز على ضرورة دراسة كل من التكاليف والفوائد المرتبطة بعملية التعليم، حيث تتمثل التكاليف المرتبطة بعملية التعليم بالتكاليف المباشرة مثل التكاليف اللازمة لإتمام عملية التعليم و تكلفة الفرصة البديلة للفرد، أما الفوائد فتتمثل بالفوائد الشخصية والفوائد الاجتماعية .**{14}**.

ركز شولتز بأن دراسة الغرض الاقتصادي للتعليم لا ينفي الغرض الثقافي منه، مؤكدا بأن القيمة الاقتصادية للتعليم على مستوى الفرد أو المجتمع ترتبط بالعائد الحدي من الإنتاج، والتي تتضمن أن العمالة الأكثر تعليما تكون أكثر إنتاجا وبذلك تدفع لها أجور وحوافز أعلى مع ثبات العوامل الأخرى .التعليم يعد استثمارا طويل المدى يتجسد في الثروة البشرية ويدر عوائد اقتصادية أكبر من الاستثمار في رأس المال الطبيعي، وعليه يسهم التعليم في تخفيض الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع، كما يسهم في حراكهم الاقتصادي والاجتماعي من مستويات معيشة أقل إلى مستويات معيشة أعلى، وبالتالي يسهم في زيادة الدخل القومي وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

سوق العمل في سورية:

تتكون منظومة سوق العمل في الاقتصاد السوريّ من مجموعة من المكونات المؤسسية والتشريعية التي من المفترض أن تعمل معاً لتحقيق التوازن في سوق العمل، وإن كان من الصعب طبعاً تحقيق توازن تام، إلا أن المطلوب من تلك الآلية ومكوناتها هو العمل على تقليل اختلالات سوق العمل إلى أدنى الحدود الممكنة وتحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية والإنصاف في السوق.

إلا أن الإحصائيات والدراسات العلمية المتعلقة بسوق العمل تشير إلى وجود اختلال جوهري ومزمن في بنية سوق العمل، ما يؤشر على وجود خلل إما في بنية المكونات ذاتها، أو في العلاقة التفاعلية في ما بين تلك المكونات، وبالتالي فإن تصحيح تلك الاختلالات يقوم في جزء منه على تصحيح آليات سوق العمل.

- **ماهية اختلال سوق العمل :**

يتركز مفهوم الاختلال الاقتصادي بعامّة حول "وجود انحراف في العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة مع بعضها بعضاً عن الاتجاهات العامة المرغوب بها ضمن السياسة الاقتصادية العامة، وينتج عن تلك الاختلالات مشكلات اقتصادية عامة" ، وبناء على ذلك، تعد اختلالات سوق العمل أحد الاختلالات الهيكلية الكلية في الاقتصاد التي تعني بالمحصلة النهائية انحراف في العلاقة بين عرض العمل والطلب عليه ضمن القطاعات الاقتصادية أو ضمن النوع الاجتماعي، ونتيجة لذلك الانحراف وبنيته سينتج عنه مشكلات اقتصادية واجتماعية متنوعة أهمها مشكلة البطالة**{15}**.

الإطار العملي:

واقع التعليم الجامعي في سورية للفترة: (2000-2016)

أولا:التطور الكمي للتعليم الجامعي في سورية:

تزايد اهتمام الدولة بالتعليم الجامعي لما له من أثر فعال في مسيرة التنمية، وذلك كون الجامعات هي البيئة الأساسية لإعداد الكوادر الفنية المتخصصة في المجالات كافة، تلك الكوادر التي تعتبر الأساس لكل عملية تنموية.

الجدول (1) التطورات الكمية للتعليم العالي في الجامعات السورية خلال الفترة (2000-2016)

العام	عدد الجامعات	عدد الكليات	أعضاء الهيئة التدريسية	عدد الخريجين	عدد الطلاب	نسبة أعضاء الهيئة التدريسية لكل كلية	نسبة عدد الطلاب لكل كلية	معدل نمو الطلاب	عدد الطلاب لكل مدرس
٢٠٠٠	٤	٥٦	6910	16635	١٥٥١٣٧	١٢٣	٢٧٧٠	-	22
٢٠٠١	٤	٦١	6780	16755	١٧٢٨٥٣	١١١	٢٨٣٣	١١.٤	٢٥
٢٠٠٢	٥	٥٩	6466	17462	١٩١٥٩٠	١٠٩	٣٢٤٧	١٠.٨	30
٢٠٠٣	٥	٦٢	٨٧٠٢	19617	٢٠١٦٨٩	١٤٠	٣٢٥٣	٥.٣	٢٣
٢٠٠٤	٥	٦٦	8835	19290	٢١٨٠٧٠	١٣٣	٣٣٠٤	٨.١	٢٥
٢٠٠٥	٥	٦٦	8747	22796	٢٣٣٧٥٣	١٣٢	٣٥٤١	٧.١	٢٧

٢٠٠٦	٥	٩١	٨٤٩٥	27534	٢٥٥٦٣٤	٩٣	٢٨٠٩	٥.٩	٣٠
٢٠٠٧	٥	١٠٧	٧٢٥١	24329	٢٧٩٦١٤	٦٨	٢٦١٣	٩.٤	٣٩
٢٠٠٨	٥	١٠٩	٨٣٤٠	30770	٣٠٥٤١٩	٧٦	٢٨٠٢	٩.٢	٣٧
٢٠٠٩	٥	١٠٩	9363	34978	٣١٨٥٨١	٨٦	٢٩٢٢	٤.٣	٣٤
٢٠١٠	٥	١٢١	10202	38599	٣٣٨٦٦٧	٨٤	٢٧٩٨	٦.٣	٣٣
٢٠١١	٥	١٢٧	١٩٤٦٤	٣٨٢٠٨	٣٣٩٨٥٢	١٥٣	٢٦٧٦	٠.٣٥	١٧
٢٠١٢	٥	١٢٨	١١٠٥٤	٣٤٤٥٢	٤٠٩٨٨٠	٨٦	٣٢٠٢	٢٠.٦	٣٧
٢٠١٣	٥	١٣٣	١١٣٢٩	٣٧٢٦٠	٤٢٣٠٠٠	٨٥	٣١٨٠	٣.٢	٣٧
٢٠١٤	٥	١٣٩	١٠٧٠٨	٣٤٢٦١	٤٨٠١٨٧	٧٧	٣٤٥٤	١٣.٥	٤٤
٢٠١٥	٦	١٤٥	٩٩٨٨	٣٣٨٨٦	٤٦٢٩٣٩	٦٨	٣١٩٢	−٣.٦	٤٦
٢٠١٦	٧	١٤٥	٩٢١٣	٣٤٨٥٩	٤٣٧٧٤٤	٦٣	٣٠١٨	−٥.٤	٤٧

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء ,المجموعة الإحصائية. (2000-2017)

يوضح الجدول (1) التطور الكبير في أعداد الطلاب حيث ازداد عددهم من (155137) طالب وطالبة عام 2000وبلغ (437744) طالب وطالبة عام 2016 .**{15}**، إلا أنه لا يزداد بمعدل واحد في الاختصاصات المختلفة بل تختلف حسب نوع الدراسة، حيث تبين أن هناك ازديادا كبيرا في عدد الطلاب في جميع الاختصاصات، إلا أن الازدياد الكبير بدا واضحا لطلاب الفروع النظرية والأدبية فعلى سبيل المثال :بلغ عدد طلاب كلية الأداب والعلوم الإنسانية والحقوق والاقتصاد عام 2016 في سورية (٢٢٥٨٥٤) طالب وطالبة بينما بلغ عدد الطلاب الإجمالي (437744)، وتشكل هذه النسبة 51.5 % أكثر من نصف الطلاب، هذا إن دل يدل على التطور الكمي للطلاب في الفروع النظرية أكثر من الفروع العملية، وأيضا يدل إلى عدم توفر الفرصة الحقيقة للطالب على دخول الفرع العملي، ولذلك تأثير سلبي على متطلبات سوق العمل.

بالرغم من الزيادة الواضحة في عدد الطلاب إلا أن معدل نمو الطلاب في عام 2001 بلغ 11.4% بينما بلغ (5.4−) في عام 2016 ، ويعزى ذلك الانخفاض إلى أن متوسط تكلفة دراسة الطالب النظامي في الجامعات الحكومية حالياً بين ٢٥ و٥٠ ألف ليرة سورية (٥٠ – ١٠٠ دولار) شاملة رسم التسجيل والتنقل وشراء الكتب وملخصات المواد والقرطاسية، إلى جانب تكاليف السكن وأخذاً في الاعتبار متوسط دخل العائلة السورية، والذي لا يتجاوز مئة دولار حالياً وفق إحصاءات صادرة عن المرصد العمالي السوري للدراسات والبحوث مما يدفع طلاب قاعات الدراسة الجامعية للبحث عن عمل إلى جانب الدراسة يساعد في تغطية المصاريف، و اتخاذ الكثير من الطلاب قرار الالتحاق بالخدمة العسكرية ، إضافة إلى الأوضاع الأمنية السيئة في الكثير من المدن التي تتواجد فيها الجامعات واستهدافها أكثر من مرة بالقذائف والصواريخ .

بالتوازي مع الصعوبات الاقتصادية للطلاب، تواجه الجامعات ذاتها مشكلات في مجالات عدة مع تراجع الإنفاق الحكومي على التعليم، حيث انخفضت موازنة هذا القطاع من ٦٥٠ ألف دولار عام ٢٠١٠ إلى ما لا يتجاوز ١١٧ ألف دولار عام ٢٠١٧.

تبين أيضا من الجدول أعلاه تزايد عدد أعضاء الهيئة التعليمية من 6910 عضوا عام (2000) إلى ١٩٤٦٤ عضوا عام (2011)، إلا أنه بدأ هذا العدد بالانخفاض خلال الفترة (2012-2016) بسبب هجرة العديد

من أعضاء الهيئات التعليمية خارج البلاد وخسر التعليم العالي حوالى ٢٠% من أعضاء هيئات التدريس بسبب الهجرة إلى خارج البلاد بشكل أساسي. وقد ترتفع النسبة إلى ٣٠% في بعض الكليات، ويعزى ذلك إلى "أسباب اقتصادية واجتماعية ونفسية مرتبطة بالظروف الراهنة"، بسبب تراجع القوة الشرائية لرواتبهم وارتفاع مستويات الأسعار، إذ تتراوح رواتب الأساتذة الجامعيين في الجامعات الحكومية بين ٢٥ إلى ٥٣ ألف ليرة شهرياً يضاف إليها تعويض التفرغ الجامعي ٢٠٠% على أساس الراتب المقطوع في حين يصل متوسط رواتب أساتذة الجامعات الخاصة نحو ٢ مليون ليرة سنوياً كان هذا الرقم يساوي قبل الأزمة ٤٠ ألف دولار، أما الآن فهو يعادل تقريباً ٥٠٠٠ دولار فقط.

كما تشير بيانات الجدول أعلاه إلى التطور الكبير في عدد الكليات فقد ازداد عددها من (56) كلية عام 2000 إلى (145) كلية عام 2016 ، إلّا أن نسبة عدد أعضاء الهيئة التدريسية في كل كلية أخذ بالانخفاض، حيث بلغت النسبة (123) عضو لكل كلية عام 2000 وانخفضت إلى (63) عضو لكل كلية عام 2016 ، فوفقاً لمصادر وزارة التعليم العالي غادر البلاد ١٠% من أساتذة الجامعات خلال سنوات الحرب للعمل في جامعات في الدول العربية. وهذا إن دل على شي يدل على أن الزيادة في عدد أعضاء الهيئة التدريسية لم تواكب الزيادة في عدد الكليات•.

الشكل(1) يوضح نسبة عدد أعضاء الهيئة التدريسية لكل كلية خلال الفترة (2000-2016).

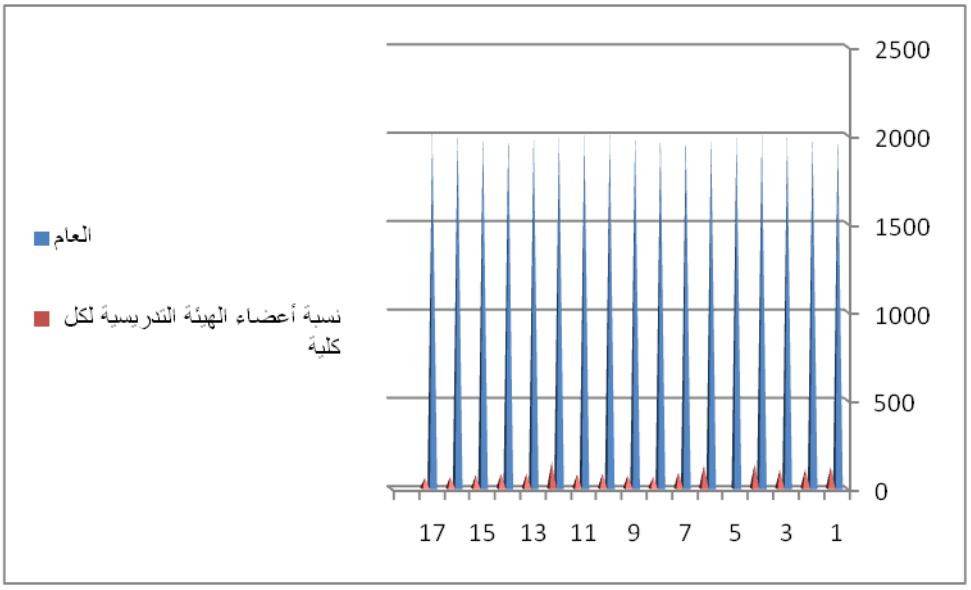

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

أما فيما يخص عدد الطلاب لكل كلية تبين أنه في عام 2000 بلغ عدد الطلاب لكل كلية (2770) طالب، لتصل إلى أعلى مستوياتها (3541) طالب في عام 2005 ، ثم عاودت هذه النسبة بالانخفاض لتصل إلى(2676) طالب وطالبة لكل كلية في عام 2011 هذا يدل على عدم مواكبة الزيادة في عدد الكليات للزيادة في عدد الطلاب للفترة المذكورة.

• ملاحة: تم تحليل البيانات بناء على بيانات المكتب المركزي للإحصاء الواردة في الجدول ١.

الشكل (2) يوضح نسبة عدد الطلاب لكل مدرس خلال الفترة (2000-2016)

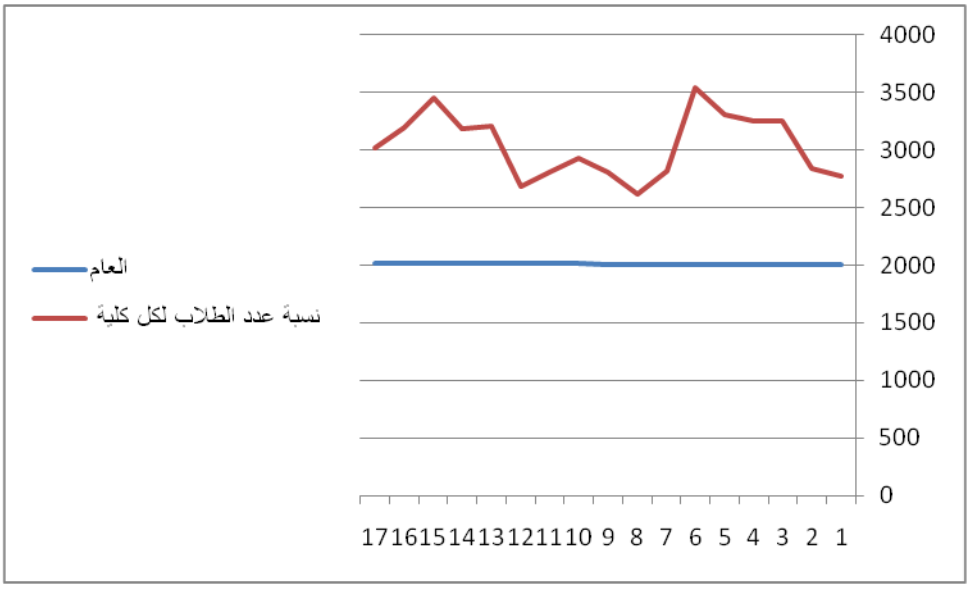

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ثانيا:التطور النوعي للتعليم العالي في سورية:

يكمن التحدي الأهم لجودة التعليم في مشكلة تردي نوعية التعليم المتاح، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة، ومن المنطقي أن تؤدي قلة الموارد المخصصة للتعليم إلى تدهور جودته ، لذلك فقد ظهرت بعض المشكلات التعليمية التي تمثلت بصورة هدر تعليمي، وأما بعضها الأخر فكان على حساب توفير المعلم والكتاب الجيد كما ونوعا والوسائل التعليمية التي تربط بيئة المنهج بعمر و مقدرات الطالب.

مما سبق يتضح وجود مؤشرات هامة تؤثر بشكل حيوي في تحديد جودة التعليم أهمها يتعلق بالمناهج حيث يرى بعض الباحثين أنّ محتوى المناهج يتجنب تحفيز الطلاب على نقد المسلمات، ويقتل فيهم الإبداع.

أمّا بالنسبة لوضع المعلمين توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر بالسلب على قدراتهم منها" :ضعف في نظام الحوافز للمعلمين، نقص الإمكانيات المتاحة وسوء المناهج وظاهرة تكدس الفصول في كثير من البلدان العربية ومنها سورية ويعزى ذلك؛ إلى الزيادة الكبيرة في أعداد الملتحقين بالجامعات وبشكل مطرد، دون أن تترافق هذه الزيادة بالدعم اللازم للكادر التدريسي.

١- **الإنفاق العام على التعليم العالي** : انعكس الاهتمام بتنمية رأس المال البشري من قبل الدولة في تزايد الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم العالي (البنى التحتية والكوادر) حيث تظهر بيانات الجدول أدناه ارتفاع مخصصات التعليم العالي من الموازنة العامة من % 2.7 عام 2000 إلى % 4.6 عام 2009 ثم بدأت النسبة بالانخفاض خلال فترة الحرب.

الجدول (2) موازنة التعليم العالي ونسبتها من الموازنة العامة للدولة بآلاف الليرات السورية بين الفترة (2000-2016)

العام	الموازنة العامة للدولة	موازنة التعليم العالي	معدل نمو موازنة التعليم العالي	نسبة موازنة التعليم العالي من الموازنة العامة	عدد الطلاب	حصة الطالب من موازنة التعليم العالي
٢٠٠٠	275400000	7310910	-	2.7	١٥٥١٣٧	47125
٢٠٠١	322000000	8792999	20.3	2.7	١٧٢٨٥٣	50870
٢٠٠٢	356389000	11244650	27.9	3.2	١٩١٥٩٠	58691
٢٠٠٣	420000000	15528050	38.1	3.7	٢٠١٦٨٩	76990
٢٠٠٤	449500000	16891309	8.8	3.8	٢١٨٠٧٠	77458
٢٠٠٥	460000000	13495315	-20.1	3.5	٢٣٣٧٥٣	57733
٢٠٠٦	495000000	18087615	34	3.7	٢٥٥٦٣٤	70756
٢٠٠٧	588000000	20974375	16	3.6	٢٧٩٦١٤	٧٥٠١٢
٢٠٠٨	600000000	23213975	10.6	4.8	٣٠٥٤١٩	٧٦٠٠٧
٢٠٠٩	685000000	28651680	23.4	4.6	٣١٨٥٨١	89935
٢٠١٠	754000000	٢٩٩٠٣٩٦٠	4.4	4	٣٣٨٦٦٧	88299
٢٠١١	835000000	32299785	8	3.9	٣٣٩٨٥٢	٩٥٠٤١
٢٠١٢	1326550000	32599785	1	2.4	٤٠٩٨٨٠	79535
٢٠١٣	1383000000	32823735	1	2.4	٤٢٣٠٠٠	٧٧٥٩٧
٢٠١٤	1390590106	41579260	27	٣	٤٨٠١٨٧	86590
٢٠١٥	1554000000	46232450	11.2	3	٤٦٢٩٣٩	٩٩٨٦٧
٢٠١٦	1980000000	58434045	26.4	3	٤٣٧٧٤٤	133490

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء ,المجموعة الإحصائية(2017-2000)

نلاحظ عموماً أن نسبة ميزانية التعليم العالي من مجموع الميزانية العامة للدولة تتراوح حول 3 %وهي نسبةٌ ضئيلةٌ جداً، بمعايير ما تحقّقه دول الجوار لقطّاعاتها التعليمية العليا؛ فإنها لم تتطوّر مع تزايد أعداد الطلبة في مؤسّسات التعليم العالي السورية.

لم يكن هناك إلا جزءٌ يُذكر من ميزانية التعليم العالي يذهب لتطوير وتنمية بنية التعليم العالي في البلاد، بل كانت، بمعظمها، ميزانياتٍ تشغيلية .فالمؤسّسات الجامعية السورية بقيت محافظةً، تقريباً، على توسّعها الكمّيّ من حيث العمران ومستوى المؤسّسات التعليمية والتطوير الوحيد كان باستحداث كليّاتٍ جديدةٍ في الجامعات الأربع الكبرى، وينطبق الشيء نفسه على المعاهد العليا.

كما أن الانخفاض في الإنفاق على التعليم في سورية تجلى من خلال عجز المدرجات عن استيعاب نصف الأعداد الموجودة من الطلبة للكليات النظرية وهي أكثر الكليات تكدساً من حيث أعداد الطلاب ، بالإضافة إلى أن عدد

الأساتذة الموجودون ضمن المكتب الواحد قد تجاوز الأربعة أشخاص في كثير من الأحيان في بعض الكليات . أيضا المكتبات الجامعية دون المستوى المطلوب والمخابر أصبحت قديمة.

حسب الأرقام الصادرة في الجدول (١)، فإن مجموع طلبة التعليم العالي عام 2002 بلغ ١٩١٥٩٠ طالباً، أي أن حصّة الطالب الواحد من ميزانية التعليم العالي بلغت**58691** ليرةً سوريةً، وهو مبلغٌ يزيد قليلاً عن 1200 دولار.أما في عام 2016 فبلغت أعداد الطلبة ٤٣٧٧٤٤ طالباً، أي أن حصة الطالب من ميزانية التعليم العالي كانت **133490**ليرةً سورية، أي قرابة ٣٠٠ دولار. تبدو هذه الأرقام زهيدةً، مقارنةً بكلّ الدول المجاورة، خصوصاً أن جلّها كان يذهب كمصاريف تشغيليةٍ للجهاز التدريسيّ فيما يُنفَق جزءٌ يسيرٌ جداً منها على البحث العلميّ وتحسين مستوى الخدمات الجامعية وتطوير المناهج والمنح الدراسية، حيث يوضح الشكل التالي ضعف الإنفاق على التعليم العام في سورية وعينة من الدول العربية.

الشكل(3) يوضح سياسات الإنفاق العام على التعليم في سورية والدول العربية في عام 2010

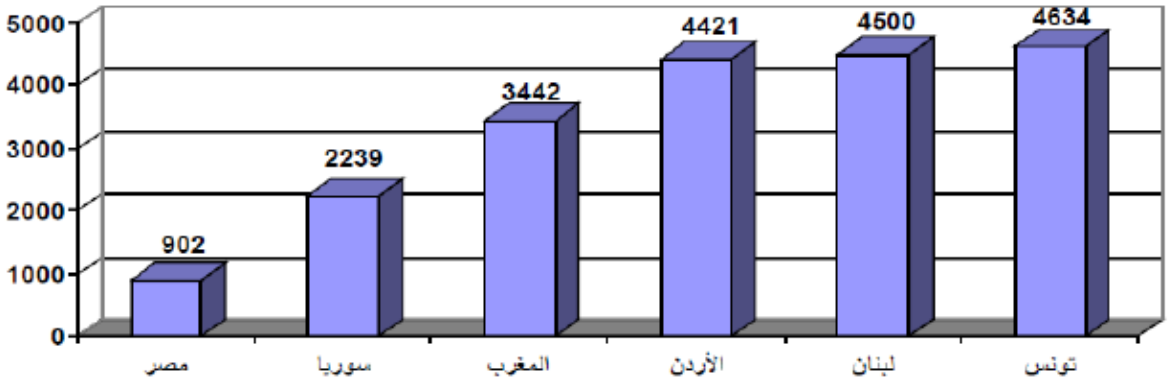

المصدر:أشرف العربي، تقيم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية. 2010.13.

٢- **نسبة الطلاب لكل مدرس:** تظهر بيانات الجدول ارتفاع عدد الطلاب بالنسبة لعضو الهيئة التعليمية خلال الفترة (2000-2016) حيث بلغ متوسط نصيب عضو الهيئة التعليمية من الطلاب 22 طالب عام 2000 ، ثم ارتفع ليصل إلى (47) طالب في عام 2016 .

الجدول(٣) يوضح عدد الطلاب لكل مدرس خلال الفترة (2000-2016)

العام	أعضاء الهيئة التعليمية	عدد الطلاب	عدد الطلاب لكل مدرس
٢٠٠٠	6910	١٥٥١٣٧	22
٢٠٠١	6780	١٧٢٨٥٣	٢٥
٢٠٠٢	6466	١٩١٥٩٠	30
٢٠٠٣	٨٧٠٢	٢٠١٦٨٩	٢٣
٢٠٠٤	8835	٢١٨٠٧٠	٢٥

٢٠٠٥	8747	٢٣٣٧٥٣	٢٧
٢٠٠٦	٨٤٩٥	٢٥٥٦٣٤	٣٠
٢٠٠٧	٧٢٥١	٢٧٩٦١٤	٣٩
٢٠٠٨	٨٣٤٠	٣٠٥٤١٩	٣٧
٢٠٠٩	9363	٣١٨٥٨١	٣٤
٢٠١٠	10202	٣٣٨٦٦٧	٣٣
٢٠١١	١٩٤٦٤	٣٣٩٨٥٢	١٧
٢٠١٢	١١٠٥٤	٤٠٩٨٨٠	٣٧
٢٠١٣	١١٣٢٩	٤٢٣٠٠٠	٣٧
٢٠١٤	١٠٧٠٨	٤٨٠١٨٧	٤٤
٢٠١٥	٩٩٨٨	٤٦٢٩٣٩	٤٦
٢٠١٦	٩٢١٣	٤٣٧٧٤٤	٤٧

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة(2016-2000)

تختلف هذه النسبة بين الكليات النظرية(كالحقوق والآداب)والكليات العملية(كالطب والهندسة)، فهي في الأولى في جامعة دمشق واحد لكل (90) طالب في عام 2005 ، وفي الكليات العملية كالطب مثلا واحد لكل10 طلاب ، هذا الاختلاف في نسبة أعضاء الهيئة التعليمية إلى الطلاب بين الكليات النظرية والعملية سينعكس على المردود التعليمي، فالمردود التعليمي في الكليات العملية أكبر من الكليات النظرية، لأنّ عدد الطلاب في الكليات العملية متناسب مع عدد أعضاء الهيئة التدريسية، وهذا يدل على تحسين جودة التعليم، لأنه كلما قل نصيب المعلم من الطلاب زادت قدرته على إعطاء المقرر بالجودة المطلوبة، أي أ ن هناك علاقة عكسية بين نصيب المعلم من الطلاب وجودة التعليم.

ولإيضاح العلاقة بين الإنفاق العام على التعليم العالي وجودة المخرج التعليمي، إضافة إلى ذلك إيضاح العلاقة بين نصيب المعلم من الطلاب وجودة المخرج التعليمي، تم الاعتماد على برنامجE-Views9.5 وذلك بالاعتماد على بيانات الجدول أدناه، حيث تم التعبير عن جودة المخرج التعليمي بمعدل عمالة الجامعين من مجمل العمالة.

متغيرات النموذج:

المتغير التابع: جودة المخرج التعليمي(معدل العمالة الجامعية من مجمل العمالة)، يرمز له ER

المتغيرات المستقلة:

1.الإنفاق العام على التعليم العالي :المتمثل بنسبة موازنة التعليم العالي من مجمل الموازنة العامة يرمز لهPE.

2.عدد الطلاب لكل مدرس :يرمز لهSFT .

الجدول(4) متغيرات النموذج خلال الفترة (2011-2002)

العام	نسبة العمالة الجامعية من مجمل العمالة	نسبة موازنة التعليم العالي من مجمل الموازنة العامة	عدد الطلاب لكل مدرس
٢٠٠٢	6.3	3.2	30

٢٣	3.7	6.6	٢٠٠٣
٢٥	3.8	6.3	٢٠٠٤
٢٧	3.5	6.4	٢٠٠٥
٣٠	3.7	7.3	٢٠٠٦
٣٩	3.6	7.7	٢٠٠٧
٣٧	4.8	8.3	٢٠٠٨
٣٤	4.6	8.5	٢٠٠٩
٣٣	4	8.4	٢٠١٠
١٧	3.9	10.3	٢٠١١

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء(2011-2002)

بالاعتماد على برنامج e-views تم التوصل إلى النتائج من خلال طريقة المربعات الصغرى.

Dependent Variable: ER

Method: Least Squares

Date: 06/12/19 Time: 13:00

Sample: 2002 2011

Included observations: 10

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	8.158626	2.74E-06	2.24E-05	PE
0.0579	-2.265517	0.022941	-0.051972	SFT
0.0106	3.459103	0.907840	3.140311	C

7.610000	Mean dependent var	0.905431	R-squared
1.297391	S.D. dependent var	0.878411	Adjusted R-squared
1.494801	Akaike info criterion	0.452394	S.E. of regression
1.585576	Schwarz criterion	1.432625	Sum squared resid
1.395220	Hannan-Quinn criter.	-4.474003	Log likelihood
1.653676	Durbin-Watson stat	33.51003	F-statistic
		0.000260	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views9.5

تبين من نتائج الانحدار أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الإنفاق العام على التعليم العالي وجودة المخرج التعليمي عند مستوى دلالة 1%. بالتالي يمكن القول أن زيادة نسبة موازنة التعليم العالي من مجمل الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العمالة الجامعية من مجمل العمالة بمقدار (2.24).

يتضح أيضا من نتائج الانحدار أ ن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين نصيب المعلم من الطلاب وجودة المخرج التعليمي عند مستوى دلالة 5%. كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.87 وهذا يعني أ ن % 87 من التغيرات في المتغير التابع(العمالة الجامعية من مجمل العمالة) تفسر بالمتغيرات الداخلة في النموذج والباقي ١٣% يعزى إلى عوامل أخرى.

كما أنّ F– Statistics معنوية مم يدل على أن المتغيرات المستقلة تؤثر معا على المتغير التابع.

العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في سورية:

مخرجات التعليم: لقد حدثت مجموعة من التحولات الايجابية على التركيب التعليمي للسكان، وكانت نتيجة لمجموعة من الإجراءات والتدابير والتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع .حيث قامت الحكومة بتنفيذ العديد من المشاريع التعليمية في مختلف مناطق القطر والتوسع في نشر شبكات الخدمات التعليمية وتطبيق إلزامية التعليم الأساسي وتنفيذ إستراتيجية الدولة في سورية.

الجدول (5) نسبة الخريجين الجامعين من إجمالي الطلاب خلال الفترة (2000–2016)

العام	عدد المتخرجين	عدد الطلاب	نسبة المئوية للخريجين من عدد الطلاب
٢٠٠٠	16635	١٥٥١٣٧	10.7
٢٠٠١	16755	١٧٢٨٥٣	9.6
٢٠٠٢	17462	١٩١٥٩٠	9.1
٢٠٠٣	19617	٢٠١٦٨٩	9.7
٢٠٠٤	19290	٢١٨٠٧٠	8.8
٢٠٠٥	22796	٢٣٣٧٥٣	9.8
٢٠٠٦	27534	٢٥٥٦٣٤	10.8
٢٠٠٧	24329	٢٧٩٦١٤	8.7
٢٠٠٨	30770	٣٠٥٤١٩	10.1
٢٠٠٩	34978	٣١٨٥٨١	10.9
٢٠١٠	38599	٣٣٨٦٦٧	11.4
٢٠١١	٣٨٢٠٨	٣٣٩٨٥٢	11.2
٢٠١٢	٣٤٤٥٢	٤٠٩٨٨٠	8.4
٢٠١٣	٣٧٢٦٠	٤٢٣٠٠٠	8.8
٢٠١٤	٣٤٢٦١	٤٨٠١٨٧	7.1
٢٠١٥	٣٣٨٨٦	٤٦٢٩٣٩	7.3
٢٠١٦	٣٤٨٥٩	٤٣٧٧٤٤	7.9

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء ,المجموعة الإحصائية(2000–2016)

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى تذبذب واضح في نسبة عدد الخريجين بالنسبة للطلاب مابين انخفاض وارتفاع، حيث يلاحظ انخفاض عدد الخريجين من عدد الطلاب من % 10.7 عام 2000 لتبلغ % 8.8 في عام 2004 ، ويعزى ضعف التخرج من التعليم العالي إلى نظامه الذي يتيح للطالب فرصة أكثر من 15 سنة للتخرج حتى عام 2004، وهو ما يؤثر في بطء التخرج ويمثل حالة من حالات الهدر وهذه إحدى المشكلات التي واجهها التعليم في تلك الفترة، إضافة إلى عدم وجود تناسب بين الفترة المخصصة للطالب لكي يمتحن مقارنة مع ضخامة المقرر . بينما تبين من الجدول أعلاه أن النسبة عادت لترتفع من % 8.8 عام 2004 لتبلغ % 11.4 عام 2010 ، ويعزى ذلك إلى تقليص الفترة التي يتيحها نظام التعليم للطالب من 15 سنة للتخرج لتبلغ أقصى حد 7 سنوات وذلك بناء على المرسوم الذي تم إصداره في 2004 ، أيضا زيادة الوعي لدى الطلاب الجامعين. ثم عاودت النسبة بالانخفاض خلال الفترة (2012-2016) من تداعيات الأزمة على التعليم الجامعي انخفاض نسبة دوام الطلاب بسبب تعذر وصولهم إلى الجامعات، ، صعوبة تنقل أعضاء الهيئة التدريسية بين الجامعات للمشاركة في تدريس المقررات، هذا ما أثر سلبا على جودة نظام التعليم.

بعد إلقاء الضوء على مخرجات التعليم لابد من التساؤل هل هذه المخرجات تتناسب مع متطلبات سوق العمل في سورية ؟

لمعرفة مدى التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في سورية: لا بد من تحليل بيانات قوة العمل حسب الحالة التعليمية.

الجدول (6) نسبة العمالة الجامعية من مجمل العمالة

العام	عدد العاملين الجامعين	عدد العاملين الكلي	نسبة العمالة الجامعية من مجمل العمالة
٢٠٠٢	303000	4822000	6.3
٢٠٠٣	296900	4468600	6.6
٢٠٠٤	290300	4600000	6.3
٢٠٠٥	320331	4693494	6.4
٢٠٠٦	352498	4859948	7.3
٢٠٠٧	381271	4945977	7.7
٢٠٠٨	400010	4847898	8.3
٢٠٠٩	423913	4374052	8.5
٢٠١٠	425076	5054456	8.4
٢٠١١	511270	4949238	10.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء خلال الفترة (2002-2011)

الجدول (7)عدد العاطلين الجامعين ونسبتها من إجمالي البطالة خلال الفترة :(2006-2011):

العام	عدد العاطلين الجامعين	عدد العاطلين الكلي	نسبة البطالة الجامعية من مجمل البطالة%
2002	20013	٦٣٧٨٠٥	3.1

٢٠٠٣	18791	548436	3.4
2004	21000	550000	3.8
2005	22089	412860	5.4
2006	25974	433000	6
٢٠٠٧	27943	454000	6.1
٢٠٠٨	29029	595000	4.9
٢٠٠٩	34241	443000	7.7
٢٠١٠	46542	476000	9.8
٢٠١١	81326	865464	9.4

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء (2011-2002).

تبين من بيانات الجدول (٦) أن نسبة العمالة الجامعية من مجمل العمالة تتزايد من 6.3% في عام 2002 لتصل إلى 10.3% في عام ٢٠١١ ، إلا أ ن هذه النسب ضئيلة جدا بالنسبة لتوزيع العمالة حسب الحالة التعليمية، حيث أكد الاقتصادي Schultz أنه كلما ازداد المستوى التعليمي للشخص ازدادت فرصته في الحصول على فرصة عمل، لكن هذا الأمر ليس دقيقا بالنسبة لسورية. حيث توضح بيانات الجدولين(1-6) (1-7) أدناه أن الأفراد الذين يحملون الشهادة الابتدائية وما دون يشكلون نسبة قريبة من 59.8 %من مجمل القوى العاملة خلال الفترة (2002-2011)في حين أن نسبة البطالة لديهم لمجمل البطالة حوالي 44% .

تبين أن الذين يحملون الشهادة الثانوية يشكلون نسبة 9.3 %من مجمل القوة العاملة خلال الفترة المذكورة في حين أن نسبة البطالة لديهم لمجمل البطالة17.1%، أما بالنسبة لحملة شهادة المعاهد المتوسطة فهم يشكلون نسبة 8.7%من مجمل القوى العاملة في حين أن نسبة البطالة لديهم لمجمل البطالة10.4%، وكذلك الأمر بالنسبة للجامعين يشكلون نسبة 7.6% من مجمل القوى العاملة في حين أن نسبة البطالة لديهم لمجمل البطالة6%.

الجدول (1-6) : التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب المستوى التعليمي.%

العام	ابتدائية ومادون	إعدادية	ثانوية	معاهد متوسطة	جامعية فأكثر
2002	60.1	11.5	6.8	6.2	6.3
2003	66.1	12.3	7.8	7.2	6.6
2004	63.2	12.9	8.8	8.1	6.3
2005	61.6	13.4	9.3	8.9	6.4
2006	59.7	14.6	9.7	8.7	7.3
2007	58.9	14.7	9.9	8.9	7.7
2008	59.8	13.2	9.7	10	8.3
2009	57.7	14.7	10	9.1	8.5
2010	59.5	13.8	9.6	8.7	8.4
2011	51.4	16.1	11	11.3	10.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء (2011-2002)

الجدول (1-7):نسب البطالة حسب المستوى التعليمي لمجمل البطالة%

العام	ابتدائية وما دون	إعدادية	ثانوية	معاهد متوسطة	جامعية فأكثر
2002	55.8	13.1	9.9	6.6	3.1
2003	46.8	15.1	16	7.7	3.4
٢٠٠٤	41,5	15	16.7	8.8	3.8
٢٠٠٥	37.5	15.1	17	10.8	5.4
٢٠٠٦	48.8	15.8	18.7	10.6	6
٢٠٠٧	47.3	16.1	18.6	11.9	6.1
٢٠٠٨	54.8	12.6	18.2	9.7	4.9
٢٠٠٩	46.4	14.7	18.3	13	7.7
٢٠١٠	41.5	14	20.4	14.3	9.8
٢٠١١	18.4	14.4	17	10.8	9.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء(2011-2002)

مما سبق نستنتج: أن البطالة في ازدياد وبشكل واضح عند فئة المتعلمين وخاصة الجامعين مما يدل على عدم وجود علاقة بين معدل نمو العمالة ومستوى الحالة التعليمية للطالب في سورية. ويعزى ذلك إلى أن زيادة مخرجات التعليم الجامعي السنوية خلال الفترة (2011-2002)، قابلها اعتماد سوق العمل على عمالة ذات مستوى تعليمي منخفض، تعكس نوعية التكنولوجية المستخدمة في وسائل الإنتاج التي لا تحتاج إلى مستوى تعليمي متوسط أو عالي، مما ساهم في انخفاض الطلب على العمالة الجامعية انعكس ذلك في زيادة عرض العمل ، وبالتالي فإن مؤشر البطالة يؤكد على عدم الاستفادة المثلى من مخرجات التعليم العالي في سورية، هذا بدوره يوضح اختلال التوازن بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في سورية خلال الفترة المدروسة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- توسع أفقي في قطاع التعليم العالي في سورية خلال الفترة (2016-2000).
- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الإنفاق العام على التعليم العالي وجودة المخرج التعليمي في سورية.
- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين نصيب المعلم من الطلاب وجودة المخرج التعليمي.
- عدم وجود علاقة بين معدل نمو العمالة ومستوى الحالة التعليمية للطالب في سورية، يعزى ذلك إلى عدم مواكبة السياسة التعليمية المتبعة لاحتياجات سوق العمل بالشكل الذي يسهم في سد الفجوة بينهما، وهو ما يفسر ارتفاع مؤشر البطالة لدى المتعلمين وخاصة الجامعيين.

التوصيات:

- تعزيز ربط القبول في التعليم العالي وتوزيع الطلاب المقبولين حسب الاختصاصات، بحاجات التنمية وسوق العمل.

- تعديل تركيبة طلاب الجامعات حسب الاختصاصات، باتجاه خفض التضخم المفرط للطلاب في العلوم

الإنسانية لصالح العلوم الأساسية والهندسية والطبية، من خلال مراعاة توزيع المقبولين في الجامعات بشكل متوازن نسبياً بين مختلف الاختصاصات.

- زيادة النسبة المخصصة للتعليم والبحث العلمي، من خلال العمل على جذب تخصصات نادرة ووقف استنزاف هجرة العلماء والباحثين بزيادة رواتبهم والارتقاء بالمكتبات والوسائل التكنولوجية التي تساعدهم على أداء أعمالهم ونشر بحوثهم.
- الاهتمام بالتعليم الفني العملي لخدمة أهداف التنمية.

المراجع:

1- *Schultz. T. W. Investment in Human Capital. Published by American Economic Association. Vol (51), (1961), 4-17.*

٢- الشيبي ، باسمة، دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية مع الإشارة إلى تجربة كوريا الجنوبية- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي.دائرة التنمية البشرية، 6، 2007.

3- *Al-Sheibi, Basima, the role of education and training in developing human resources with reference to the experience of South Korea - Ministry of Planning and Development Cooperation. Department of Human Development, 6,. 2007.*

٤- سعيد، عمر (2012) جودة المخرجات الأكاديمية و ملا ئمتها لسوق العمل، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم - (AROQAE) "آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم"، القاهرة، مصر،(2012).

٥- عيسان، صالحة (2006) التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية، ورقه مقدمة للورشة الإقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم (الأيسيسكو)، مسقط ، عُمان،2006.

6- *Mason ,G.; Williams, Gareth; Cranmer, Sue. (2006) Employability Skills Initiatives in Higher Education: What Effects Do They Have On Graduate Labour Market Outcomes?, National Institute of Economic and Social Research, Institute of Education, University of London, September 2006.*

7- *Jajri .I; Ismail.R. Impact of labour quality on labour productivity and economic growth .Malaysia, University of Malaya ,Kuala Lumpur. African journal of business management .2010,486-495.*

٨- منصور، عبد القادر (2013)ورقة عمل بعنوان: دور التعليم الجامعي في توفير احتياجات سوق العمل الليبي في ضوء التغيرات المحلية والعالمية" ،أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة سرت، ليبيا.

9- Alpert, F., Heaney, J. & Kuhn, L. (2009). Internships in marketing: goals, structures and assessment- student, company and academic perspectives. Australasian Marketing Journal, 17, 36–45.

10- Alias, M., Sidhu, G. & Fook, C. (2013). *Unemployed graduates' perceptions on their general communication skills at jobinterviews*. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 90, 324-333.

11- Ahmad, R., Suradi, N., Majid, N., Shahabuddin, F., Rambely, A., Din, U. & Ali, Z. (2011). *The role of final year project in the school of mathematical sciences in humancapital development*. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 18, 450–459.

12- Little. A.W.(2002)."*Motivating Learning and Development Human Capital"*. Journal Compare.Vol33. pp2-3.

13- Bong. K. D.(2009)." *Human Capital and its Measurement*". The 3rd OECD World Forum on "Statistics, Knowledge and Policy". Busan. Korea.p-3.

14- Noordeh. A. (2007)."*Human Capital Theory: Applications to Education and Training"* .Mc Graw-Hill Ryerson. Ltd. York University. P-4.

15- Damascus Center for Research and Studies.

١٦- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، (٢٠٠٠-٢٠١٧).

١٧- أشرف العربي، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، ورقة مقدمة الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية 2010.